آثار شخصنة السلطة على النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م.

م.م. هند احمد عبد عليوي

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

hindahmedabd1311990@gamil.com

الملخص:

إنَّ ظاهرة شخصنة السلطة تقوم بتدعيم السلطة التنفيذية وتهدد هذه الظاهرة البنية التحتية للديمقراطية ، ويمكن ان ينتج عنها تصدع للوحدة الوطنية ، اذ لم تتم معالجتها بشكل مناسب ، وان اغلب دول العالم لم تنجح في ان تجد حدود فاصلة ما بين المؤسسة السياسية وما بين الاشخاص الذين تتكون منهم تلك المؤسسة ، حيث يوجد خلط ما بين شخص الحاكم وما بين المؤسسة التي يتولاها ، بل ان المؤسسة في الكثير من الاحيان تختفي تحت شخصية الحاكم الفرد وآراه ونهجة الخاص في الحكم وهذه الحالة تعرف بشخصنة السلطة التي تقف وراءها عوامل ومسببات مختلفة.

الكلمات المفتاحية : (النظام السياسي – شخصنة السلطة).

The effects of the personalization of power on the political system in Iraq after 2003

Hind Ahmed Abdel Aliwi

College of Political Science – Al-Nahrain University

Abstract:

The phenomenon of the personalization of power strengthens the executive branch and threatens this phenomenon the infrastructure of democracy, and can result in a rift of national unity, if it is not addressed appropriately, and most countries of the world have not succeeded in finding dividing boundaries between the political institution and the people who make up that institution, where there is a confusion between the person of the ruler and the institution that he takes over, but the institution often disappears Under the personality of the individual ruler and his opinions and his own approach to government, this situation is known as the personality of the authority behind which different factors and causes stand.

Keyword: (Political System – Personalization of Power).

المقدمة:

كل سلطة تقوم على اساس نفسي وعقلي وتمارس فعلها انطلاقاً من دوافع وتجارب وخبرات نفسية عقلية ظاهرة او باطنة اكتسبتها عبرة وعيها التاريخي لمفهوم السلطة ومن خلال وعيها لما في الواقع من احداث واشكال وعلاقات للسلطة وتختار الكيفية المناسبة لممارسة السلطة والدرجة التي تعمل فيها لكسب اكبر قدر من الخضوع والطاعة ، كما تختار تبعاً لذلك الوسائل التي تراها أنسب من غيرها لتحقيق ذلك حسب ما يسمح به الوضع الدستوري والبناء الثقافي والاجتماعي السائد في المجتمع. فأن شخصنة السلطة تشير الى المظاهر التي تعزز ظاهرياً او فعلياً سلطة شخص على نحو تندمج فيه السلطة بشخص من يمارسها بحيث يصعب التمييز بينما هو مركز قانوني ووضعي وبين ما هو طبائع شخصية للزعيم او القائد.

وفي العراق تفرض الشخصنة المفرطة نفسها كعامل اضافي للفشل والانسدادات التي تواجه اعادة بناء الدولة ومؤسساتها وكانت الاستقطابات الطائفية والقومية غير كافية ويبدو احياناً ان من العسير التجرد من الاجندة الشخصية عند الخوض في معترك الحياة السياسية ونشاطات الدولة المختلفة ، وان لظاهرة شخصنة السلطة اثار على مختلف جوانب الحياة وذلك عندما يستبد الحكام في حكمهم ويمارسون الحكم على اساس القوة والعنف ولا يكون مستنداً الى شرعية شعبية ويكون الحكم ذات نزعة فردية تسلطية فسوف تتولد اثار هذه الظاهرة لتشمل كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اهمية البحث:

يعد موضوع البحث من الموضوعات البالغة الاهمية كونه يتعلق بآلية ممارسة السلطة وفق معطيات النظام البرلماني الديمقراطي الذي اخذ به العراق بعد عام ٢٠٠٣.

اشكالية البحث

ان موضوع البحث يتناول مدى تأثير هذه الظاهرة على كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من نقطة جوهرية مفادها ان مسار بناء الدولة في العراق في ظل الظروف الراهنة يصطدم بمدى القدرة على التحول من شخصنة السلطة الى مأسستها وبناء دولة المؤسسات والانتهاء بدولة سيادة القانون ، من خلال معالجة الاثار الناجمة عن هذه الظاهرة.

المطلب الأول: الأثار السياسية

تتسم أغلب النظم السياسية في دول عالم الجنوب بأنها ذات صبغة فردية قائمة على سلطة الحكم المطلق حيث انه على الرغم من وجود مؤسسات سياسية رسمية قائمة مثل المجالس النيابية والأحزاب السياسية والاتحادات حيث تمثل هذه الشبكات مصادر نفوذ لها وتمتاز هذه الأنظمة بدرجة عالية من الهيمنة على السلطة السياسية وان من الأثار السياسية لظاهرة شخصنة السلطة تكون عدة منها تنافس قطاعات النخبة على مراكز النفوذ السياسي والموارد وجمع السلطات ومحاولة احتكارها بيد فئة قليلة اضافة الى ممارسة القمع والاضطهاد والفساد المالي والاداري .

أولاً: الانفراد بالحكم

ان الانفراد بالسلطة أسهم بدور رئيسي في تعطيل العقل العراقي وعرقلة نموه لأختيار اهل الثقة دون اهل الخبرة والكفاءة لأدارة مرافق الدولة وتسيير شؤونها ، حيث سادت طرق الوساطة والمحسوبية مما فرض على الكثير من الكفاءات العراقية الهجرة الى خارج القطر ، وان الانفراد بالسلطة هو الذي مكنها من اهدار القوانين والمبادى الانسانية العامة فلا يراعى في تنفيذ القوانين وتشريعاتها مصلحة الدولة العليا بقدر مايراعى فيها الأمن الشخصي للحاكم وحاشيته ، فيتعطل سير القضاء في مجالات كثيرة من مجالات العدالة الأنسانية ولايجد المظلوم العاجز نصيراً ينصره او يحمي من الظلم والجور وان ظاهرة الانفراد بالحكم في العراق تنسجم وتتناسب مع رغبات امريكا فأن التعامل مع فرد في يده كل شيء يوفر عليها الكثير من الجهود وفي الوقت نفسه يمكن تغييره بسهولة عند الحاجة لذلك من اجل تحقيق المصالح الخاصة بها [١].

أضافة الى ذلك ان الدستور العراقي منح صلاحيات واسعة لمجلس الوزراء ، بما تخوله من ممارسة الحكم بصورة واسعة ، بيد ان رئيس الوزراء عمل على توسيع هذه الصلاحيات في ظل غياب نظام داخلي لعمل مجلس الوزراء ، فأنه بذلك عمل على تعزيز سلطته [٢].

ثانياً: جمع السلطات وتداخلها

عمل رئيس الوزراء على تفسير الدستور العراقي بما يضمن تعزيز صلاحياته، وبدأت الخطوة الأولى بالسيطرة على المؤسسة الأمنية والعسكرية اذ شكل عام ٢٠٠٧ مكتب القائد العام للقوات المسلحة في محاولة لربط قادة الجيش والوحدات شبه العسكرية وأجهزة الاستخبارات، وقام باصدار الأوامر مباشرة الى قادة الوحدات متجاوزاً سلسلة القيادة العسكرية الرسمية ومهمشاً لها[٣]. فضلاً عن قيامه بتعين قادة الفرق والوحدات العسكرية بأوامر منه بالوكالة بصفته القائد العام للقوات المسلحة ودون الرجوع الى البرلمان في تعيين هؤلاء القادة كما نص الدستور العراقي على ذلك [٤].

واعتمد في تعزيز سلطته على توسيع عسكرة المجتمع فانتشرت التشكيلات المسلحة على نطاق واسع ومن أبرزها (الجيش النظامي، قوات الشرطة، قوات مكافحة الارهاب، أجهزة الاستخبارات، حمايات المناطق الرئاسية... وغيرها).

ولم يقتصر الأمر على المؤسسة الأمنية فقط، كما عمل على الالتفاف حول الهيئات المستقلة وربطها بمجلس الوزراء لاسيما الهيئة المستقلة للانتخابات والبنك المركزي وغيرها من الهيئات واعتبرها مستقلة مالياً وادارياً لكنها تخضع الى أوامر مجلس الوزراء [٥].

ثالثاً: الاقصاء والانتقام

استخدمت السلطة عدة وسائل قانونية لاقصاء الاخرين لاسيما قانون اجتثاث البعث واتهام خصومها بأنهم بعثيون على الرغم من انها تركن في كثير من مفاصل الدولة على بعثيين اصدرت لهم قانون عفو خاص من الاجتثاث، كما عمدت الى تاجيل الانتخابات في محافظتي الانبار والموصل بغية عدم صعود شخصيات مناوئة لها أو خسارة اطراف ترتبط السلطة بهم بروابط مصلحية، كذلك القيام باعطاء اجازات للوزراء المحتجين على سياسات الحكومة مثل اجازات التيار الصدري واجازات للقائمة العراقية واجازات مفتوحة للتحالف الكردستاني وبالتالي انفرد بالحكم فرد واحد [٦].

رابعاً: غياب المساءلة

اتاح النظام البرلماني للسلطة التشريعية دوراً مهماً في مراقبة ومحاسبة الحكومة بيد ان الأمر في العراق طال السلطة التشريعية اذ أضحت عاجزة عن ممارسة مهامها الموكلة لها بموجب الدستور، وبالمقابل تحاول الحكومة تجريد البرلمان من سلطته الرقابية حيث ان البرلمان العراقي تميز بضعف أدائه في محاسبة الوزراء على الرغم من الوظيفة الرئيسية الثانية له بعد التشريع هي المراقبة

والمحاسبة فانه لم يتمكن من محاسبة او اقالة أي وزير من الوزراء على الرغم من ثبات جرائم فساد عليهم [٧]. كما امتنع الكثير من الوزراء من الحضور الى البرلمان للاستجواب كما حدث لوزير الشباب [٨].

خامساً: تسيس القضاء

يعود تسيس القضاء في العراق الى دخول قضاة عدة الى المعترك السياسي والبعض الاخر يمثل جهة سياسية أو دينية أو طائفية أو من خلال اصدار أحكام لخدمة أغراض السلطة التنفيذية أو جهة سياسية متنفذة بالتعرض لضغوط منها اغراءات للقاضي وتحفز قدرته على تحدي العدالة بتحريف نصوص التشريعات والتلاعب بمقاصدها ومعانيها [٩].

وقد شهدت السنوات الماضية تدخلات سياسية في سلطة القضاء وجنوح بعض القضاة نحواً انتماءات سياسية ذات نزعة طائفية وعرقية ما يخل بصورة القضاء المستقل وان الفصل بين السلطات انما هو مجرد نوع من توزيع الوظائف بين مؤسسات الدولة وان القضاء العراقي محنته تتجسد في كثرة التدخلات وفي ممارسة سياسة الطعن والتشهير ضده من خلال وسائل الاعلام[١٠].

ان تدخل الحكومة في القضاء لا يقف عند التأثير على القضاء فحسب بل يتعدى الى التأثير سلبياً في العمل القضائي من خلال التدخل في القضايا المعروضة على القضاء وخاصة ان القضاء العراقي يقف عاجزاً في معالجة ملفات الفساد الاداري والمالي لكبار المسؤولين في الحكومة العراقية كما شجع تراخي مجلس القضاء الاعلى في اتخاذ الاجراءات القانونية في قضايا امتناع السلطات العسكرية في تنفيذ قرارات الافراج الصادرة من القضاة وهذا دليل على مدى انعدام استقلال القضاء [١١].

الوقت الذي يفترض أن تنأى السلطة القضائية بنفسها عن التدخل بالسياسة من أجل المحافظة على استقلالها [١٢].

فان وجود سلطة قضائية مستقلة وقوية سوف تحقق إلتزاماً بالقواعد العامة من قبل المجتمع وبدورها تكون ضامنة لسيادة القانون وأداة للرقابة والمساءلة فلابد من توفير نظام قضائي قادر على تحقيق العدالة والمساواة وسيادة حكم القانون.

سادساً: الفساد المالي والاداري

يعد الفساد المالي والاداري من المشكلات الأساسية التي اصبحت تواجه الحكومات في مختلف الدول وهي تحدٍ واضح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اذ ان فقدان آليات ضبط المنظمات الحكومية وفقدان آليات المحاسبة والعقاب بما ينسجم مع قانون يؤدي الى استفحال ظاهرة الفساد الاداري، وهذا ما حصل في الدول التي تعرضت للحروب والحصار(١٣)، ولا تقتصر هذه الظاهرة على دول عالم الجنوب بل تتعدى حتى الى الدول المتقدمة اذ انه لا علاقة لهذه الظاهرة بالتطور والتخلف بقدر ما لها علاقة بأخلاقيات الوظيفة العامة المستمدة من قواعد السلوك الأخلاقي في المجتمع المعني (١٤).

فان العراق من الدول التي تعرضت لهذه الظاهرة حيث تعتبر ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الاداري ولو بشكل محدود منذ نشوء الحكومة العراقية في العشرينات من القرن الماضي لكنها استفحلت بشكل خاص في عام ١٩٨٠ ثم زاد انتشارها خاصة بعد غزو الكويت في ١٩٩٠-١٩٩١ وفرض الحصار الاقتصادي على العراق من قبل الأمم المتحدة والذي صعد ويترة الصراع الداخلي على الموارد ورافق ذلك انتشار ثقافة السرقة والرشوة كوباء اجتماعي استمر بالانتشار حتى بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ (١٥).

ان العجز المؤسساتي الذي ساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أدى الى فقدان قوة التأثير للقوانين والتشريعات بوصفها ضابطة للسلوك فالأطر المؤسسية في العراق باتت غير قادرة على تقييد أو الحد من السلوكيات الشاذة الفاسدة التي يتصف بها بعض السياسين ونخب السلطة والجماعات التي فرضت هيمنتها على المراكز السياسية (١٦).

فقد أصبح الفساد فساداً مؤسساتياً وذلك من خلال استشرائه في بعض دوائر الدولة والشخصيات السياسية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الأمنية، فضلاً عن الوحدات الاقتصادية في القطاعين العام الخاص، بالاضافة الى استشرائه في القيم المجتمعية وذلك بسبب اختلال منظومة القيم المجتمعية (١٧) مما أدى ذلك الى تحول الفساد الى فساد شبكي ومافيا منظمة ومتداخلة في جميع مؤسسات الدولة سواء كانت (رسمية) أو (غير رسمية) وبذلك تحول الفساد في العراق الى فساد مؤسسي شامل في ظل تلك المنظومة الشبكية (١٨).

وقبل تشكيل أول حكومة عراقية انتقلت مظاهر الفساد المالي الاداري الى جميع مفاصل الدولة الجديدة ومنها المؤسسات الحكومية حيث اتسمت هذه المرحلة التي شهدها العراق بأوضاع اجتماعية

وسياسية واقتصادية غير مستقرة وبتزايد حالات الفساد التي لم يعتد عليها المجتمع العراقي وغياب المساءلة والشفافية وضعف تطبيق القوانين اضافة الى ضعف دور الجهاز الرقابي وعدم توحيد المهام الأساسية له تسبب في ازدياد نسبة الفساد [١٩].

وان الفساد ليس فقط سرقة المال أو تبديده بل ان تصرفات من يقبضون على السلطة حيث يمارسون الكذب والدجل ولا يراعون مصالح المواطنين فعلى مستوى مجلس النواب كما هو متعارف عليه يكون منتخب لكن في الواقع انه معين من قبل قادة الكتل السياسية الذين حصلوا على الكثير من الأصوات وعليه فان ولاء النواب سيكون الى قادتهم وليس الى الشعب ولهذا السبب نلاحظ كيف ان النواب يسارعون الى اصدار التشريعات التي تهم مصالحهم الشخصية في حين نجدهم يتباطأون ويختلفون في اصدار التشريعات التي تهم الشعب ومثال على ذلك ما يخص رواتب النواب وامتيازاتهم [٢٠].

ومن الأثار السياسية لهذه الظاهرة تمثلت في تشجيع السياسات التي تعيق التنمية كما تعيق التغيرات السياسية وبالتالي اثاره ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والذي ألقى بضلاله على الحياة العامة للمواطن والتأثير في الموارد العامة على الصعيد الداخلي وضعف في فاعلية الدولة على الصعيد الخارجي لتنمية العلاقات الدولية ومن الأثار الأقتصادية لها استشراء ظاهرة البطالة بين أفراد المجتمع والذي ينتج عنه استفحال الجريمة وعدم الاستقرار الأمني ناهيك عن اتساع حالة تفشي الأمية والتسرب الدراسي [٢١].

ان من أكثر الأسباب لتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري في العراق بعد ٢٠٠٣ بهذا الحجم الكبير هو عدم ممارسة القضاء لدوره ومسؤلياته فقد أثر الفساد في تراجع واضح في جميع مفاصل الحياة فأدى الى تفاقم مشكلة البطالة وزيادة حدة الفقر الأمر الذي ينجم عن ضعف الأداء الحكومي وأيضاً تراجع مؤشرات التنمية البشرية حيث قدرت كلفة تأهيل المدارس القائمة وبناء المدارس الجديدة نحو (٢,١٦٥) مليار دولار خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، الا ان هذا القطاع لم يشهد تطوراً يذكر فضلاً كانخفاض نوعية التعليم نتيجة لاعتماد المحاصصة في اختيار القيادات التي تشغل المراكز التعليمية [٢٢].

وقد أمتد الفساد الاداري في العراق ليطال قسماً من أعضاء البرلمان والوزراء والمدراء العامين الى أصغر موظف فقد انعدمت المقاييس الموضوعية والشروط القانونية والضوابط الادارية في تبوأ أغلب المناصب التي شغلوها، أو الفساد المالي فقد وصل الى مراحل متقدمة حيث أحتل العراق رأس قائمة الدول الاكثر فساداً في العالم كما أسهم الفساد المالي والاداري في اعاقة المشروع الديمقراطي في العراق [٢٣].

المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية والاجتماعية

تعد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية من الأسباب المهمة في بروز ظاهرة (شخصنة السلطة) فقد أرجع مجموعة من المفكرين والكتاب التغيرات السياسية الى أسباب اقتصادية واجتماعية وذلك عندما أكدوا ان التاريخ الانساني هو تعبير عن تطور في العلاقات الاقتصادية الاجتماعية وأشاروا الى ان التطورات السياسية التي مر بها العالم ماهي الا انعكاس لتلك العلاقات [٢٤]، وأشاروا الى ان الانتقال من مرحلة تنظيمية الى أخرى تكون تبعاً لتطور علاقات الانتاج واختراع الآلة وانعكاساتها الأقتصادية والأجتماعية [٢٥].

ان دول عالم الجنوب بسبب ما تمتاز به من حالات التخلف الاقتصادي والاجتماعي فقد كان أثر ذلك واضحاً على التطورات السياسية في هذه الدول وبروز عدة ظواهر من أهمها شخصنة السلطة حيث ان أغلب شعوب هذه الدول تعاني من تخلف اقتصادي متفاوت بين دولة وأخرى متمثل بوجود أغلبية تعاني من الفقر ومن انخفاض دخل الفرد مع وجود اقلية مترفة تتمتع بالرفاه والامتيازات [٢٦].

فان ذلك سيولد بالتأكيد عدة مظاهر تفضي الى عملية شخصنة السلطة حيث ان وجود هذه الأغلبية المسحوقة التي تعمل بكل جهدها على تحسين أوضاعها المعيشية فانها بذلك لن تكون مستعدة للمشاركة في الشؤون السياسية [٢٧].

كلما تقدمت الدولة اقتصادياً كلما زاد اسهام افراد الشعب في الحياة السياسية حيث تنتعش الحياة الديمقراطية، وهذا ما نراه في الدول الغربية وكلما تخلفت الدولة كلما انحصر الدور السياسي بيد فرد واحد أو أقلية مسيطرة [٢٨]، ثم ان التفاوت بين أبناء المجتمع الواحد يولد نوعاً من التفاوت في السيطرة السياسية حيث يشير الدكتور صادق الاسود الى ان (من يتحكم في القوى الاقتصادية يستطيع

ان يتحكم أيضاً بمن يتعرض لها... لأن من يحرم انساناً من المحافظة على بقاءه على قيد الحياة يجبره على طاعته) [٢٩].

ويلاحظ انه في الدول الغنية تكون الحياة الديمقراطية قائمة على أساس الكفاءة السياسية، لذلك فان الحكام المنتخبين يستلمون السلطة بسهولة، وان الحكام السابقين لا يصرون على البقاء في السلطة لأن انتقال السلطة منهم الى الحكام الجدد سوف لا يؤثر على وضعهم الاقتصادي أو امتيازاتهم التي تجعلهم يعيشون في مستوى رفيع من الحياة [٣٠]، لكن السلطة في دول عالم الجنوب تعني للعديد من الحكام بأنها مجموعة من الامتيازات الاقتصادية والمعيشية تجعلهم يعيشون في حياة مرفهه وراقية، وان فقدانهم للسلطة يعني فقدانهم لهذه الامتيازات وللمستوى الاقتصادي الذي يتمتعون به مما تجعلهم يتمسكون بالسلطة ويركزوها في أيديهم خشية فقدها [٣١].

أما بالنسبة للعراق فقد ورث بعد الاحتلال الأمريكي تركة ثقلية تمثلت بأوضاع اقتصادية واجتماعية وبيئية متردية، ذات كلف باهظة ولقد تجسدت هذه التركة بشكل خاص في الخدمات الأساسية التي عانى منها الشعب العراقي لعقود طويلة، وتمثلت بسوء في جميع مرافق هذه الخدمات من كهرباء ونقص في المياه الصالحة للشرب وأيضاً من الصرف الصحي، مما سبب انتشار الكثير من الأمراض [٣٢]، يعد الفقر أحد مؤشرات الفشل الاقتصادي في العراق، وهو يمثل عجزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وان الفقر يؤشر الى اخفاقات واضحة ويفصح عن مكون العلاقة بين الحاكم والمحكوم والى تدني متطلبات الحياة، التي لا تحقق الكرامة والثقة بالنفس واحترام الذات [٣٣].

ان العوامل المحددة والمسببة للفقر لا تنحصر في العوامل الاقتصادية بقدر ماهي تتشابك مع العوامل الأخرى مما يعني ان ظاهرة الفقر هي محصلة لعوامل عدة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، وفي حالة العراق كذلك دولية واقليمية لا ينكر تأثيراتها السلبية، فقد ينتج عن الاحتلال الأمريكي حدوث كوارث انسانية بشعب العراق وكرامة مواطنيه منذ عام ٢٠٠٣ وما بعدها [٣٤]، وتشير الدراسات ان نسبة الفقر المطلق في العراق كانت في الأعوام ١٩٨٨، ١٩٩٣، ٢٠٠٧، تشكل نسباً (٢٧%) (١,٣%) (٣٦,٥٩%) على التوالي ويعود هذا الى أسباب مختلفة خاصة بعد عام٢٠٠٣ مما أدى الى أضرار كبيرة خاصة للفئات الفقيرة، والى ازدياد التفاوت في توزيع الدخل القومي، مما قلل من فرص تحسين مستويات المعيشة وزاد من تهميشهم واستبعادهم اجتماعياً [٣٥].

وفيما يخص البطالة فأنها تعد من ضمن مؤشرات الفشل الاقتصادي فقد تصاعدت أهمية معالجة البطالة بعد عام ٢٠٠٣، ضمن ما يسمى باللعبة السياسية والبرامج الانتخابية، وبدلاً من أن يكون العلاج الاقتصادي لها بتخفيض معدلات البطالة، أخذ بعداً سياسياً لاكتساب أصوات الفئات العاطلة عن العمل، مما يعني ان مسألة التشغيل وخفض معدلات البطالة سوف تكون محدودة جداً ولا يعول عليها في اغلب الأحيان [٣٦].

وفي ظل الضعف في الفرص الاستثمارية الجديدة بعد عام ٢٠٠٣، فأن توليد فرص العمل تظل ضيقة ومحدودة ولا تتناسب مع حجم البطالة في المجتمع، لان حجم التشغيل ومستواه متغير تابع لحجم النشاط الاقتصادي ومستواه، وان حجم البطالة يكون مرتبط ببنية الأقتصاد فأن البنية الاقتصادية الضعيفة في العراق، تعجز عن توليد فرص عمل ذاتية متناسبة مع اعداد السكان الداخلين الى سوق العمل وهذا ما يؤدي الى زيادة نسب البطالة في العراق [٣٧].

ان اتساع هامش الفقر في العراق يعود الى عدة عوامل منها اتساع نطاق البطالة، وضعف القدرة الشرائية للمواطن العراقي جراء تزايد معدلات التضخم وبقاء مستوى الدخول ثابتة، اضافة الى ذلك تزايد أعداد الأسر التي فقدت معيلها وقوة العمل داخلها جراء قتل الشباب أو اعتقالهم، والسرقة المنظمة لأموال العراق، وسوء توزيع الدخول لأسباب سياسية وتسبب ذلك برفع معدلات التذمر من السياسات الحكومية عامة [٣٨].

وقد شهدت معدلات الفقر في العراق ارتفاعاً ملحوظاً ، اذ ارتفعت وفقاً لوزارة التخطيط من (٢٠%) الى (٣٥%) بين العامين ٢٠٠٥-٢٠٠٩، كما شهدت المنشأت والمؤسسات الخدمية والانتاجية أقل التخصيصات، ومنها قطاع الصحة والمياه والكهرباء والطاقة التكريرية والنقل والقطاعات الصناعية المختلفة، قياساً بمرتبات وامتيازات السياسيين [٣٩]. واضافة الى ذلك لم يتم استبعاد اعتماد المعايير السياسية في إعادة توزيع الدخل، ويلاحظ ارتفاع مرتبات ومكافئات وتقاعد السياسيين على نحو جعل العمل السياسي في العراق مغرياً [٤٠].

أما عامل الفساد بنوعيه المالي والاداري فقد أنتشر بنسب عالية في المشاريع والعقود والمناقصات وجميع مفاصل الاستثمار وأجهزة الدولة حتى باتت تستنزف نحو (٧٠%) من الموازنة الاستثمارية التي أقرت، وبتواطىء سياسي واداري ملحوظ، اضافة الى هدر غير مقدر في الموازنة

التشغيلية، حيث أصبح العراق من بين أكبر ساحات الفساد في تاريخ الانسانية، وقد وضعته منظمة الشفافية العالمية بين أدنى تصنيف دول العالم طوال المدة بين (٢٠٠٥-٢٠١٠) [٤١].

ومن جانب أخر فان ما أنجز في العراق من بنى خدمية وانتاجية طيلة المدة بين (٢٠٠٦-٢٠١٠) تاريخ ظهور حكومة دائمة وفقاً لنظام سياسي وافق عليه العراقيون في استفتاء عام، يصعب الحديث عنه والأكثر منه انفتاح سوق العراق أمام المنتجات الأجنبية والعربية، بمعنى تحويل العراق نحو الاستهلاك التام وغياب الانتاج، بل واصبح العراق طارداً للكفاءات المنتجة، وبتواطؤ سياسي يسهل ملاحظته جراء غياب الحماية لتلك الكفاءات [٤٢].

أما من الناحية الاجتماعية فيجب ان ندرك (استحالة فهم النظام السياسي وتفسيره خارج الواقع الاجتماعي الشامل، وذلك لأن النظام السياسي هو الى حد بعيد نتيجة للنظام الاجتماعي لأن هذا الأخير سوف يهيء القاعدة والمحتوى للنظام السياسي) [٤٣].

أنطلاقاً من أهمية الواقع الاجتماعي للدولة فقد أخذ هذا الواقع في دول عالم الجنوب ابعاداً عديدة ادت الى مجموعة من المظاهر في تلك الدول ابرزها ظاهرة شخصنة السلطة، فهذه الدول العديد منها يمتاز بتنوع عرقي وطائفي واسع اذ لا توجد دولة في العالم تتماثل عرقياً أو دينياً، لكن مع وجود التخلف وضعف الوعي والعوز الاقتصادي يصبح ذلك التنوع (العرقي والديني) سبباً لعدم الاستقرار، ما يفقد المجتمع الاندماج الاجتماعي والتقاليد السياسية السليمة والسلمية، حتى ان المنظمات السياسية والحزبية غالباً ما تقوم على أساس عرقي وطائفي [٤٤].

أضافة الى ذلك فأن ضعف الوعي وانتشار الأمية نتيجة للأوضاع الاجتماعية المتردية والثقافات المختلفة، فان ذلك يشجع على ظهور الحكومات المركزية ذات النزعات الشخصية، وذلك لأن قلة الوعي الثقافي يؤدي الى ان ينجذب أعضاء للمجتمع الى الأشخاص وخاصة الذين يثيرون في نفوسهم الوعود والآمال وليس الى المبادىء والتنظيمات السياسية وذلك يؤدي الى بروز ظاهرة شخصنة السلطة [٤٥]، ومن جانب أخر فقد ذهب العديد من الكتاب والباحثين الى القول بأن ظاهرة شخصنة السلطة تتوافق مع تقاليد ومعتقدات أصلية توارثها أبناء مجتمعاتهم منذ القدم، فمثلاً النظام القبلي السائد في السابق والقائم على احترام زعيم القبيلة [٤٦].

وفي العراق تسبب الاحتلال والتغيرات السياسية-الأمنية في توسع الشرخ الاجتماعي بين المكونات العراقية، بمعنى ان الانقسام السياسي تسبب بتداعيات اجتماعية عدة لم يستطيع المجتمع التخلص منها، وان كان المجتمع بذاته غير معافى من الأصل التاريخي للشرخ الاجتماعي بين العراقيين [٤٧].

لقد تم تغذية الشرخ الاجتماعي بشكل دوري من قبل قوى السلطة عبر الحديث عن النوع الفئوي، وعن مجازر النظام السابق تحت دواعي فئوية وذلك عبر تكريس أعلام وخطاب سياسي فئوي شجع على الاستقطاب المجتمعي- الفئوي، يضاف له ما حدث من ترسيخ اللون الفئوي المحدد على مناطق عدة من العراق، فان الحكومة والقوى السياسية تخاطب المواطنين على أساس الفئة في التعيينات وفي توزيع الامتيازات وتوزيع الخدمات، على أرض الواقع وبشكل عملي [٤٨].

الخاتمة:

ان ما تقدم من أثار سياسية واقتصادية واجتماعية تسببت بحدوث اختناق وانغلاق سياسي واقتصادي واجتماعي بات يشكل أعاقة واضحة امام تحول العراق الى دولة مدينة الأمر الذي تسبب بوصول موجة الاحتجاج والتظاهر الى العراقيين وقبلوها وقد أصبحت التظاهرات تعم مختلف مدن العراق نتيجة تذمر الشعب من سياسات الحكومة، اضافة الى ان انعدام القانون ويقابله انعدام المؤسسات المنظمة للسلوك وهذا ما يؤدي الى استشراء الفساد في جميع أجهزة الدولة، ومن أجل الحد من شخصنة السلطة في النظام السياسي العراقي لابد من أتباع ادوات وآليات الرسمية وغير الرسمية ،اذ تجعل النظام السياسي يكتسب شرعية ذاتية وهذا مايمثل جوهر ومضمون عملية تحقيق مأسسة السلطة وقيام دولة المؤسسات .

هوامش البحث:

[١] ليث شبر ، مظاهر الانفراد بالسلطة ، صحيفة كتابات ، ٢٠١٤ ، ص٢- ٣

[٢] أوميد رفيق فتاح ، اشكالية السلطة والتسلط (دراسة في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣) ، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية العلوم السياسية ، ص ٢٧- ٢٨ .

[٣] توبي دودج، العراق على طريق الرجوع الى الدكتاتورية ، مجلة المستقبل العربي ،العدد ٤٠٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ايلول ٢٠١٢ ، ص١١١- ١١٢.

[٤] انظر: نص المادة (٦١-خامساً)، فق (ج)، الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

[٥] اوميد رفيق فتاح، مصدر سبق ذكره، ص٢٩-٣٠.

[٦] المصدر نفسه، ص٣٠-٣١.

[٧] خضير عباس عطوان، النظام السياسي في العراق بين الاصلاح والشرعية، دراسات سياسية، قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة، بغداد، العدد (٢)، ٢٠١٢، ص١٠٢-١٠٣.

[٨] اوميد رفيق فتاح، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

[٩] مدحت المحمود، القضاء في العراق (دراسة استعراضية)، مكتبة عدنان، بغداد، ط١، ٢٠٠٥، ص١٢-١٣.

[١٠] اثير ادريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،ص١٢٠-١٢١.

[١١] مدحت المحمود، المصدر السابق، ص٣٩-٤٠.

[١٢] اثير ادريس عبدالزهرة، مستقل التجربة الدستورية في العراق ، دار ومكتبة البصائر للنشر والتوزيع، بيروت ، ط١ ، ٢٠١١، ص١٢١.

[١٣] بشرى محمد سامي حسن الأسدي وحاكم محسن الربيعي، الفساد الاداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٠٩)، اذار ٢٠١٣، ص٧٧-٧٨.

[١٤] المصدر نفسه، ص٧٨.

[١٥] علاء حافظ عبدالكاظم، جريدة النهار، العدد (٢٢)، كانون الثاني، ٢٠١١، ص٩.

[١٦] مهدي زاير جاسم، البيئة الحاضنة للفساد، الحوار المتمدن، العدد (٢٧٣٣)، في ٢٠٠٩/٨/٩، ص٢٠٥.

[١٧] يوسف مصطفى، المؤسساتية، ثقافة المؤسسة (اضاءة في الدلالات)، مجلة الثورة ، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، سوريا – دمشق، ٢٠١١/١/٢٠، ص٢-٣.

[١٨] هيثم كريم صيوان البدري، الفساد وأثره في التنمية والسيادة الوطنية العراقية، وقائع وبحوث المؤتمر العلمي السنوي لهيئة النزاهة، لهيئة النزاهة، بغداد، ٢٠٠٨، ص٤١٥.

(١٩) نادر فرجاني، الحكم الصالح: رقعة العرب في إصلاح الحكم في البلدان العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٢٥٦)، حزيران ٢٠٠٠، ص٥.

(٢٠) علاء حافظ عبدالكاظم، مصدر سبق ذكره، ص٨-٩.

(٢١) حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٣)، ٢٠١٠، ص٥٣.

(٢٢) نبيل جعفر عبدالرضا، الاحتلال الأمريكي واشاعة الفساد في العراق، بحث منشور في كتاب بصمات الفوضى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص١٣٠-١٣١.

(٢٣) جمال عزيز العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة، الفساد)، مجلة حمورابي للدراسات، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، العدد (٩)، السنة الثالثة، اذار ٢٠١٤، ص٤٦-٤٧.

(٢٤) عبدالرضا الطعان، التنمية الاقتصادية وتركز السلطة في البلدان النامية، مجلة الاقتصادي ، العدد (٣) ، بغداد ، ١٩٦٦، ص٥.

(٢٥) ألياس فرح، تطور الفكر الماركسي (عرض ونقد)، دار الطلعية، بيروت، ط٥، ١٩٩٧، ص٤٩-٥٢.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٥٢-٥٤.

(٢٧) انظر: بوتمور، النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، بيروت ،١٩٧٢، ص١٢٧.

(٢٨) نخبة من رجال الفكر، النظام السياسي الأفضل في العالم الثالث، منشورات عويدات، بيروت،ط١، ١٩٧١،ص١٥.

(٢٩) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، اسسه وابعاده، مطبع دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١٠٢.

(٣٠) المصدر نفسه، ص١٧٣-١٧٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص١٧٤.

(٣٢) كمال ديب، زلزال في أرض الشقاق العراق (١٩١٥-٢٠١٥)، تقديم جورج قرم، دار الفارابي للنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص١٢-١٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٣.

(٣٤) جمال عزيز العاني، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

[٣٥] راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوض في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٧) رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص١٥٠.

[٣٦] طارق عبدالحسين العكيلي، البطالة والتشغيل في اقتصاد ريعي معوق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (١١)، عدد خاص، بغداد ٢٠٠٦، ص٥-٩.

[٣٧] المصدر نفسه، مصدر سبق ذكره، ص٦.

[٣٨] انظر: كمال البصري، الفساد يبدد ايرادات الدولة والفقر يفتك بنصف العراقيين، جريدة الزمان، العدد (٣٣٦٠)، (٣٠ تموز ٢٠٠٩)، ص١٥.

[٣٩] المصدر نفسه، ص١٥-١٦.

[٤٠] خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

[٤١] وسام الشالجي، ما الذي يعوق الاقتصاد الحر في العراق؟ جريدة الزمان، العدد(٣٣٤٩)،١٨ تموز ٢٠٠٩،ص١٥.

[٤٢] انظر: فراس نعيم عمارة، مواقف الصحافة العراقية من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية الوطنية بعد٢٠٠٣/٤/٩، (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاعلام، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٤٦-٤٧.

[٤٣] نخبة من المؤلفين، النظام السياسي الأفضل في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

[٤٤] نديم البيطار، من التجزئة الى الوحدة، دار الطليعة، بيروت، ط٥، ١٩٨٦، ص٣٠٥.

[٤٥] رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطابع التعليم العالي،الموصل ،ط٢، ١٩٨٩، ص١٣٤-١٣٥.

[٤٦] خليل احمد خليل، العرب والقيادة، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٥، ص١١٢.

[٤٧] خضير عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

[٤٨] المصدر نفسه، ص١٠٥-١٠٦.